

دور جهاز الامن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي

**The role of the Palestinian Preventive Security Service in
promoting civil peace**

عقيد: رامي يوسف سليمان خنفر، تخصص الأمن الوقائي، وزارة الداخلية الفلسطينية، فلسطين

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٦/١٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٥ /٥/٢٠

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/١٨



دور جهاز الامن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي

المخلص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تحديد مدى إسهام جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي داخل المجتمع الفلسطيني. والتعرف إلى أي مدى يتعاون جهاز الأمن الوقائي مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية. والتعرف إلى مدى مواجهة جهاز الأمن الوقائي تحديات تؤثر على قدرته في تحقيق دوره في تعزيز السلم الأهلي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي - أسلوب تحليل البيانات-من خلال المقابلات. وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات: وجود الصراعات الحزبية في فلسطين وما تمخض عنها من انقسام فلسطيني سياسي بين شطري الوطن والذي القى بظلاله على الساحة الفلسطينية الداخلية باعتباره عامل رئيسي في تآكل السلم الأهلي، الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والاحتياحات المتكررة للمدن وتدمير البنية التحتية لمباني قوى الأمن تسبب بعرقلة أجهزة الأمن في تطبيق القانون، من خلال آليات الحوار والمصالحة، يتمكن الجهاز من تقليل النزاعات المحلية، مما يؤدي إلى استقرار أكبر في المجتمع، يسهم جهاز الأمن الوقائي في تعزيز الثقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية من خلال بناء علاقات إيجابية مع المواطنين، مما يؤدي إلى تعاون أكبر في قضايا الأمن والاستقرار، وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي: عمل استراتيجية أمنية واجتماعية شاملة وبمشاركة القوى والفصائل مع الأجهزة الأمنية لمعالجة حالات فوضي السلاح المنتشرة داخل مدن الضفة الغربية، إعادة تفعيل ملف المصالحة على أسس عملية بمشاركة كافة المكونات الفلسطينية الوطنية لوضع برنامج وطني شامل بمشاركة كافة الأطراف والمكونات، ضرورة إطلاق خطاب ديني معتدل يساهم في تعميق مفاهيم السلم الأهلي وإشاعة الأمن والامان في المجتمع الفلسطيني، وعدم تعميم الآراء الحزبية والسياسية في الخطابات الدينية والتركيز على ما يساهم في ممارسة الحريات ما ينسجم مع حقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية: جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، السلم الأهلي.

Abstract:

This study aimed to identify the extent to which the Palestinian Preventive Security Service contributes to promoting civil peace within Palestinian society. It also aimed to determine the extent to which the Preventive Security Service cooperates with citizens and civil society organizations to promote dialogue and resolve conflicts through peaceful means. It also aimed to identify the extent to which the Preventive Security Service faces challenges that affect its ability to fulfill its role in promoting civil peace. The researcher used a descriptive analytical approach—a data analysis method—through interviews. The study came up with a set of conclusions: The existence of partisan conflicts in Palestine and the resulting Palestinian political division between the two parts of the homeland, which cast its shadow on the internal Palestinian arena as a major factor in the erosion of civil peace. The Israeli occupation of the West Bank, the repeated incursions into cities, and the destruction of the infrastructure of security forces' buildings caused the security services to be hindered in enforcing the law. Through the mechanisms of dialogue and reconciliation, the apparatus can reduce local conflicts, which leads to greater stability in society. The Preventive Security Service contributes to strengthening trust between society and security institutions by building positive relationships with citizens, which leads to greater cooperation on security and stability issues. In light of the conclusions reached by the study, the researcher recommends: Developing a comprehensive security and social strategy with the participation of forces and factions with the security services to address the cases of widespread weapon chaos within the cities of the West Bank. Reactivating the reconciliation file on practical foundations with the participation of all Palestinian national components to develop a comprehensive national program with the participation of all spectrums and components. The necessity of launching a moderate religious discourse that contributes to deepening the concepts of civil peace and spreading security and safety in Palestinian society. Avoiding the generalization of partisan and political opinions in religious discourses and focusing on What contributes to the exercise of freedoms is consistent with human rights.

Keywords: Palestinian Preventive Security Service, civil peace..

مقدمة:

تلعب السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية دورًا أساسيًا في تعزيز الأمن والسلم الأهلي عبر فرض النظام وتطبيق القانون. تسعى هذه الأجهزة إلى منع الجريمة والحد من النزاعات الداخلية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي. كما تعمل على التنسيق مع المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية لتعزيز الثقة بينها وبين المواطنين. إضافةً إلى ذلك، تساهم في مواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن الاحتلال والتصدي للتوترات الداخلية، ما يسهم في الحفاظ على السلم الأهلي وضمان التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني. جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني هو أحد الأجهزة الأمنية الرئيسية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويشكل جزءًا حيويًا في النظام الأمني الفلسطيني، حيث يلعب دورًا مركزيًا في الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتعزيز السلم الأهلي. تتمثل المهمة الأساسية لهذا الجهاز في مكافحة الجرائم التي تمس أمن الدولة، بما في ذلك التصدي للجريمة المنظمة، والإرهاب الداخلي، ومنع التجسس، والحد من الفساد. إن دوره الاستباقي في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية يعزز من قدرته على منع تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية التي قد تضر بالسلم الأهلي. يعمل الجهاز على حماية الدولة والمجتمع من الأزمات الأمنية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار العام. إضافةً إلى ذلك، يُعنى جهاز الأمن الوقائي بضمان تطبيق القانون والنظام من خلال مراقبة الأنشطة التي قد تشكل خطرًا على السلم الداخلي. (أبو عامر، ٢٠١٥)

إلى جانب مهامه الأمنية، يساهم جهاز الأمن الوقائي بشكل فعّال في تعزيز السلم الأهلي من خلال التدخل في النزاعات الاجتماعية والعائلية التي قد تتطور إلى صراعات أوسع. يتدخل الجهاز في حل الخلافات بين العائلات والمواطنين لمنع تصاعد التوترات، ويعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والأجهزة الأمنية. إن هذا الدور الوقائي يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ويقلل من احتمالية وقوع الفوضى أو الانقسامات الداخلية التي قد تؤدي إلى زعزعة السلم الأهلي. يعتبر تعزيز روح التعاون بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني جزءًا من استراتيجيته الجهاز في حماية المجتمع من الانقسام الداخلي. (مركز مسارات، ٢٠٢٠)

بالإضافة إلى المهام الأمنية والاجتماعية، يساهم جهاز الأمن الوقائي في حماية السلم الأهلي من خلال تنسيق الجهود مع الأجهزة الأمنية الأخرى والجهات الحكومية. يركز الجهاز على منع التدخلات الخارجية التي قد تؤثر على الأمن الداخلي الفلسطيني، ويسعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية في ظل التحديات السياسية الكبيرة التي تواجهها الأراضي الفلسطينية. كما يعمل الجهاز على تقوية النسيج الاجتماعي من خلال جهوده في منع الانقسامات والانفلات الأمني، ما يعزز من استقرار الدولة ويحافظ على سلامة المجتمع. في هذا السياق، يشكل جهاز الأمن الوقائي ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الداخلي، ويعد دوره محوريًا في بناء مجتمع آمن ومستقر. (فلسطين اليوم، ٢٠٢١)

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمحور مشكلة الدراسة عن دور جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني بدور فعّال في تعزيز السلم الأهلي في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني. يشهد المجتمع الفلسطيني توترات داخلية ناجمة عن النزاعات السياسية والاجتماعية، إضافةً إلى تأثير الاحتلال الإسرائيلي. ومن هنا، تبرز الحاجة لفهم مدى فعالية الجهاز في الحفاظ على الاستقرار وتقليل النزاعات الداخلية، ودوره في تحقيق التوازن بين الأمن واحترام حقوق الإنسان. تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما دور جهاز

الأمن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني؟

وانبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل تؤثر السياسات الأمنية لجهاز الأمن الوقائي على الحد من النزاعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني؟
٢. هل يتعاون جهاز الأمن الوقائي مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية؟
٣. هل يواجه جهاز الأمن الوقائي تحديات تؤثر على قدرته في تحقيق دوره في تعزيز السلم الأهلي؟

أهداف الدراسة:

1. تحديد مدى إسهام جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي داخل المجتمع الفلسطيني.
2. تحليل تأثير السياسات الأمنية لجهاز الأمن الوقائي على الحد من النزاعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني.
3. استكشاف مدى تعاون جهاز الأمن الوقائي مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية.

أهمية الدراسة:

تكتسب أهمية دراسة دور جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي أهمية كبيرة لما تلعبه من دور محوري في استقرار المجتمع الفلسطيني. يساعد هذا الجهاز في حفظ النظام والأمن الداخلي، مما يساهم في منع النزاعات الداخلية وتقليل مظاهر الفوضى والعنف. من خلال تعزيز التقاهم والتعاون بين مختلف الفصائل والمكونات المجتمعية، يساهم جهاز الأمن الوقائي في دعم السلم الأهلي والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي. كما أن الدراسة تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الجهاز، مثل التوترات السياسية والانقسام الداخلي، وتبحث في كيفية التغلب على هذه العقبات بطرق تعزز الأمن والاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تقديم توصيات لتحسين السياسات الأمنية وتعزيز التعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، مما يعزز بدوره بيئة سلمية تدعم التنمية المستدامة والاستقرار المجتمعي

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تؤثر السياسات الأمنية لجهاز الأمن الوقائي على الحد من النزاعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني.
الفرضية الثانية: يتعاون جهاز الأمن الوقائي مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية.

الفرضية الثالثة: يواجه جهاز الأمن الوقائي تحديات تؤثر على قدرته في تحقيق دوره في تعزيز السلم الأهلي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور جهاز الامن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي

الحدود الزمانية: سيتم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٢٤/٨ إلى ٢٠٢٤/١٢.

مصطلحات الدراسة:

جهاز الأمن الوقائي: أحد الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية. تأسس هذا الجهاز في عام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاق أوسلو، ويهدف إلى الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار في المناطق الفلسطينية (بلص، ٢٠١٨).

السلم الأهلي: مفهوم يشير إلى حالة من الاستقرار والهدوء داخل المجتمع، حيث تسود العلاقات السلمية بين الأفراد والجماعات، وتكون هناك آليات فعالة لحل النزاعات والخلافات دون اللجوء إلى العنف أو الصراع. يُعتبر السلم الأهلي عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمعات المستقرة والمتطورة (ابوليدة، ٢٠١٨). استناداً لأهداف الدراسة يمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم السلم الأهلي، فهو يتعلق بالاستقرار الدائم في المجتمع ورفض كل أشكال القتال ووقوع الجريمة، أو مجرد الدعوة إليها، ونشر ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع، وتحويل مفهوم الاختلاف إلى فكر خاص بثقافة الاختلاف، وصولاً إلى بناء مجتمع قادر على العطاء والتنمية.

منهجية الدراسة:

ان الإجابة على التساؤلات السابقة تتطلب أسلوباً متكاملاً يجمع بين البحث الكمي والنوعي، تبدأ الدراسة بجمع البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الدراسات السابقة، التقارير الرسمية، والمقابلات مع ضباط جهاز الأمن الوقائي، وممثلين عن المجتمع

المدني، لقياس آراء المجتمع حول فعالية الجهاز في تحقيق السلم الأهلي، بالإضافة إلى تحليل البيانات الإحصائية المرتبطة بمؤشرات الأمن والسلم في المناطق المختلفة.

الأدوات المستخدمة

سيستعين الباحث بالمراجع العلمية والوثائق والمقابلات التي لها علاقة بموضوع البحث للإجابة على تساؤلاته، وفحص فرضيات الدراسة.

خطة الدراسة

تتألف الدراسة من خمسة فصول، تسبقها مقدمة، وتنتهي بخاتمة

الفصل الأول: مقدمة الدراسة : يتناول هذا الفصل أهمية البحث في دور جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي، ويستعرض السياق التاريخي والسياسي الذي يؤثر على عمل الجهاز. كما يحدد أهداف البحث وأسئلته الرئيسية، ويعرض الإطار النظري الذي سيتم الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

الفصل الثاني: الإطار الزمني ومنهجية البحث: يتناول هذا الفصل الإطار الزمني للدراسة، حيث يشمل الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٢٤. يتم شرح منهجية البحث المعتمدة، بما في ذلك الأساليب الكمية والنوعية المستخدمة، مثل الاستبيانات والمقابلات وورش العمل. كما يتم توضيح الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها.

الفصل الثالث: جمع البيانات: في هذا الفصل، سيتم تناول إجراءات جمع البيانات بشكل مفصل. سيتم عمل المقابلات، بالإضافة إلى تحديد الفئات المستهدفة. كما سيتضمن هذا الفصل وصفاً للورشة التي تمت لتبادل الآراء، والتحديات التي ستواجه فريق البحث أثناء عملية جمع المعلومات.

الفصل الرابع: تحليل البيانات : سيتناول هذا الفصل تحليل البيانات المجمعة، حيث سيتم عرض الأساليب المستخدمة لتحليل المعلومات. وتحليل الآراء والمشاهدات المستخلصة من المقابلات وورش العمل.

الفصل الخامس: الخاتمة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة

الفصل الثاني

السياسات الأمنية لجهاز الأمن الوقائي

يُعتبر السلم الأهلي رفضًا لكافة أشكال القتال والقتل، بما في ذلك الدعوة إليه أو التحريض عليه أو تبريره من خلال الدعاية أو العقيدة الدينية أو الحزبية أو القومية، حيث تؤدي هذه الممارسات إلى إنتاج حرب أهلية تفسخ بنية المجتمع. كما يشير السلم الأهلي إلى رفض ممارسة أي نوع من القيود أو الفرض القسري على ضوابط ممارسة الحقوق والحريات المكفولة، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التفكير، مع إنزال العقوبات بحق من يخالف ما هو مفروض وسائد.

إن مفهوم السلم الأهلي يحتل مكانة كبيرة في الواقع الفلسطيني، الذي لا يزال يمر بمحطات متتالية من الأزمات، وبؤر التوتر والأحداث المقلقة. تأتي هذه الأزمات نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد والأمن والنسيج الاجتماعي بشكل عام.

وبغية تحديد دور جهاز الامن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي، سيتم الحديث في هذا الجزء من الدراسة حول الإطار النظري للدراسة بالتركيز فيه على مفهوم السلم الأهلي وخصائصه، وكذلك مقومات ومرتكزات السلم الأهلي، وفي القسم الثاني من هذا الجزء سيحاول الباحث التعريف بجهاز الأمن الوقائي، ودور جهاز الامن الوقائي في تحقيق السلم الأهلي.

المبحث الأول

تعريف السلم الأهلي وخصائصه ومقوماته (مرتكزاته)

المطلب الأول

مفهوم السلم الأهلي وخصائصه

أولاً: مفهوم السلم الأهلي:

يعني السلم الأهلي الدائم رفض جميع أشكال التقاتل، بما في ذلك الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو حتى تبريره. كما يتضمن السلم الأهلي نبذ الثقافة التي تعتبر التصادم حتمياً بسبب تباين الجذور، وتحويل مفهوم الحق في الاختلاف إلى إيديولوجية تعزز من الانقسام والتباين. يُعتبر هذا السلوك إعادة إنتاج لحرب أهلية، يشكك في جوهر البناء الدستوري وموثيقه، ويعطل فرص نجاح الإدارة الديمقراطية للتنوع. بالتالي، يُفهم السلم الأهلي الدائم بأنه العمل الإيجابي على منع الحرب الأهلية في المجتمع (ادريس، ٢٠٠٠).

ينطلق العمل من أجل إرساء السلم الأهلي الدائم من قاعدة تجريبية وعملية، وهي أن الحرب الأهلية أو الداخلية تُعتبر الشر المطلق، مهما كانت الأهداف أو القضايا التي تتبناها. في السياق الدولي، تُعد هذه الحروب مصدرًا للشور الأخرى على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، حيث تتحول الحرب الأهلية إلى حرب تُخاض من أجل الآخرين. بصورة عامة، يُعبر السلم الأهلي عن حق الإنسان في العيش بحرية مسؤولة، وممارسة أعماله، والحصول على متطلبات حياته وحقوقه بسهولة، دون الخوف من الاعتداء على حقوقه أو أمواله أو أمنه الشخصي وأمن أسرته (عامر وآخرون، ٢٠١٣).

كما يُعرّف السلم الأهلي بأنه تلبية الحاجة الفطرية لكل إنسان على وجه الأرض، حيث يمثل حالة طبيعية من الانسجام والتآلف بين الناس، مما يؤدي إلى الهدوء والتفاهم المشترك. فالإنسان، بطبيعته، يميل إلى نبذ الكراهية والعداوة، لأن هذه المشاعر تتعارض مع فطرته. وعادة ما يولد الإنسان ضمن مجموعة تُعزز من روابط الإخاء مع مواطنيها، ومع الأمم الأخرى بشكل أوسع. أما من الناحية السياسية، يرمز السلم إلى استخدام أدوات الحوار والتفاهم، ويعبر عن الحالة الإيجابية بين الأفراد، بحيث لا يُفرض الرأي بالقوة أو الإكراه. في حين تُعتبر الحروب استثناءً، على الرغم من أن بعض التحليلات الحديثة قد تبرر استخدام القوة في حالات استثنائية، مثل الدفاع عن الذات أو الأوطان (العنبر، ٢٠١٨).

ثانياً: خصائص السلم الأهلي

- ثمة خصائص عامة يتمتع بها السلم الأهلي في المجتمعات، لا سيما تلك التي تتسم بصفة المجتمعات المركبة، وهذه الخصائص كما ورد في دراسة حمدان (٢٠٢٣) هي:
- تشكل المجتمعات المركبة، التي تتوزع فيها فئات المجتمع قومياً وأثنيياً ودينيّاً، وحدة قياس لتقييم العلاقات الداخلية. فوجود هذه التنوعات يعكس حالة الاندماج القومي وقدرته على تحقيق السلم الأهلي.
 - تلعب الثقافة السائدة في المجتمع دوراً مهماً في تعزيز أو تقويض السلم الأهلي، حيث تعد المفاهيم الأساسية مثل الانتماء والمواطنة حجر الزاوية في بناء المجتمعات المتماصة.
 - يعد التعليم ومخرجاته من الوعي الإدراكي أحد العناصر الأساسية التي تدعم استقرار المجتمعات. فالتعليم يسهم في تشكيل بنى هيكلية قوية، تجعل المجتمع أقل عرضة للتأثيرات السلبية.
 - يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي ركيزة أساسية في المجتمعات الهادئة التي تعزز من حالة السلم الأهلي. ويعتمد ذلك على قوة القانون والنظام والضبط العام.
 - تلعب التركيبة الأساسية للمجتمع، ونوعية التراتبية السائدة فيه دوراً مهماً في تحديد أبعاد السلم الأهلي. حيث تؤثر هذه التراتبية في نطاق الأفعال والقرارات التي تدعم أو تقوض هذه الظاهرة.
 - تعتبر التنشئة الاجتماعية للفرد ضمن البيئة الأسرية الحلقة الأولى في دفع البنيان المجتمعي نحو الاتجاه الإيجابي. فالتنشئة الجيدة تعزز من قيم السلم الأهلي، بينما قد تؤدي التنشئة السلبية إلى نتائج معاكسة.

المطلب الثاني

مقومات ومرتكزات السلم الأهلي

أ- تعزيز مبدأ الديمقراطية: ان كلمة ديمقراطية معربة عن اللغة اليونانية وهي في أصلها اليوناني مكونة من لفظين الأول: ديمو ويعني الشعب والثاني (كراتوس) ويعني السلطة أي سلطة الشعب والديمقراطية بمفهومها الأساسي يعني: حكم الشعب لنفسه دون أن تستأثر طبقة أو جماعة أو فرد بهذا الحكم ومن دون أن يصبح كل افراد الشعب حكماً فيصبحوا بحاجة عندئذٍ إلى شعوب يحكمونها (حجة، ٢٠١١).

ان الواقع الفلسطيني الحالي يتطلب من الكل أخذ الدور المطلوب منه عبر أهمية العمل على تعزيز مفاهيم الديمقراطية وترسيخ مبادئ العفو والصلح والتسامح وتقوية الانتماء للأهمية في وحدة المجتمع وتماسكه وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الفلسطيني الذي يعيش في ظروف غاية في الدقة في ظل سياسة الاحتلال الممنهجة للمس بنسيج المجتمع وتماسكه.

ب- الاحتكام إلى القانون (سيادة القانون) والحاجة إلى حكم رشيد:

- ويعتبر سيادة القانون من اهم علامات استقرار السلم الأهلي التفاعلي ويتحدد سيادة القانون بالنقاط التالية: (عساف، ٢٠١١)
- جميع المواطنين متساويين أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللون أو النفوذ الاقتصادي أو قربه من السلطة الحاكمة.
 - مؤسسات العدالة (محاكم، شرطة، نيابة) تطبق القانون على الأفراد بحيادته مطلقة بصرف النظر عن مواقعهم.
 - كذلك ان اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسور ومكفول للجميع على حد سواء ولا يتحمل فيه أحد أية أعباء مالية إضافية.
 - محاكمة الشخص أمام القضاء ولا يعامل معاملة استثنائية بسبب الانتماء السياسي أو موقعه الوظيفي أو الانتماء الديني أو القومي وتطبيق المحاكم القانون في إطار زمني معقول حيث لا تؤدي إطالة أمد النفاضي إلى ضياع الحقوق.
 - تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم او مؤسسات العدالة بحزم دونما تسويق

أما الحكم الرشيد فتعني المسائلة والشفافية في العمل السياسي والإداري وتقديم كشوف حساب حيث تشمل المسائلة جانبيين (تقييم الأداء، الثواب والعقاب) وذلك عبر تفعيل المؤسسات الرقابية والمنظمات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. في حين أن الشفافية يقصد بها: العلنية في مناقشة الموضوعات وتداول المعلومات بحرية تامة مما يتيح للمواطن المشاركة في مسائلة المسؤولين ومعرفة أدائهم الوظيفي. كما يوفر الحكم الرشيد محاربة الفساد والبيروقراطية حيث تشير الفساد إلى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية مما يسبب الضرر ويعمل على خلق فجوة بين المكونات المجتمعية ويهدد السلم الأهلي ويمهد للتوتر الاجتماعي والعنف والنزاعات (الكوع، ٢٠٢٠).

ج-الوسطية في الخطاب الديني وعدم الغلو والافراط:

وهذا يتفق مع التعاليم والتي تشكل رؤية الإسلام لترسيخ السلم الأهلي وحمايته وتتميته عن طريق الدعوة إلى التزام التوسط في الخطاب الديني والأمر بحسن التعامل مع المخاطبين ورعاية مشاعرهم. والمقصود بالخطاب الديني انها الاحكام الشرعية التي هي خطاب الشارع نفسه أو سلوك الخطيب ووسائله وأساليبه لتوصيل تلك الأحكام، أما التوسط فهو ان يلتزم صاحبه بالأسلوب المهذب والخلق الرفيع والتواضع الجم والفهم الصحيح للنصوص والبعد عن التعصب والعنصرية والجهوية والغلو والمبالغة (حداد، ٢٠٢١).

د-الاعلام الهادف:

وفي يومنا هذا يلعب الاعلام الحر دور بارز وعلامة واضحة في ترسيخ مقومات سلامة المجتمع عبر بث الثقافة السليمة والنصيحة البناءة والدعاية الصائبة والخبر اليقين والمعلومات الصحيحة وليس المظلمة أو الزائفة والنهج القويم والبحث عن الاخبار السرية والمعلنة لكي ترسخ المعرفة بين أبناء المجتمع (ذياب، ٢٠١٤). ان الحالة الفلسطينية تتطلب رفع مستوى الوعي بمخاطر ومهددات السلم الأهلي وذلك بالتكامل مع دور الاسرة والمدرسة والجامعات من خلال المناهج والبرامج والنشاطات والتي تؤكد على مثل هذه القضايا وكذلك بيان أهمية القضاء العشائري في الاصلاح ودوره المساند للقضاء المدني في علاج القضايا.

الفصل الثالث

تعزيز السلم الأهلي من خلال جهاز الأمن الوقائي

المطلب الأول

جهاز الأمن الوقائي، نشأته وواجباته

جهاز الأمن الوقائي هو أحد الأجهزة العسكرية الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، تم تأسيسه في العام ١٩٩٣ بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، تحت قيادة الفريق جبريل الرجوب حتى عام ٢٠٠٢ وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ في عهد الرئيس محمود عباس تم توحيد جهاز الأمن الوقائي في الضفة وغزة وتعيين رشيد أبو شباك رئيساً له حتى إقالته عام 2007 عقب أحداث غزة. ومن ثم تسلم الجهاز في الضفة وغزة اللواء زياد هب الريح، والان يقتصر عمله على الضفة الغربية بشكل رئيسي وغزة بشكل فرعي نتيجة لأحداث الانقسام الفلسطيني.

ويوجد في المقر العام للجهاز عدة أقسام ممثلة بالعمليات وإدارة النشاط يتفرع منها عدة أقسام أخرى

مخصصة كل في مجاله، منها ما يتعلق بأمن المؤسسات مكافحة التجسس والأمن السياسي، والقوة التنفيذية التي يناط بها الحراسات وتنفيذ المهمات وإدارة شؤون الأفراد التي تعنى بتنظيم سجلات العاملين ومتابعة شؤونهم ومعاملاتهم الإدارية والمالية والإجازات.

مهام جهاز الأمن الوقائي

- يقوم الامن الوقائي بتنفيذ الواجبات والمهام الموكلة اليه:
- تقييم الواقع الامني ضمن اختصاص الشعب والأقسام والفروع.
- تحقيق مبدأ الأمن من خلال مراقبة تطبيق المنظومة الأمنية (امن المكاتب، الأمن الشخصي، الوثائق والمعلومات، المنشآت والعمليات) من قبل المرتبات.
- المحافظة على حيادية رجال الأمن العام وفقا للقانون وتحصينهم من الاستقطاب السياسي والفكري من قبل الأحزاب والجماعات الدينية المرخصة والغير مرخصة.
- إقامة الندوات والبرامج والحلقات الدراسية وجلسات الحوار الخاصة أو المفتوحة لمواجهة الفكر المتطرف، بالإضافة الى التعامل مع القنابل العمياء والطرود المشبوهة والتهديدات والإخباريات بأنواعها.
- التنقيف الامني لمرتبات الامن العام والعاملين بالمجال الامني في الشركات والمؤسسات الخاصة والعامه.
- التحقيقات الفنية في مسرح حوادث الانفجار .
- القيام بالمسوحات الامنية لاماكن الاحتقالات والمؤتمرات.

المطلب الثاني

دور جهاز الامن الوقائي الفلسطيني في تعزيز السلم الأهلي

يشهد المجتمع الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، حالة من الفلتان الامني وتأكلا في السلم الاهلي والعنف وفوضى السلاح تهدد البناء المجتمعي برمته، وذلك رغم ان شعبنا في طبيعته ونشأته يدعو الى التضامن والتعاقد ومحاربة اية مظاهر تمس بأمنه الداخلي ، والتي تتعارض مع ثقافته وتاريخه الذي يشهد بقدرته على ضمان سلمه الامني وتخطيه لكل محاولات تفكيكه والنيل من وحدته الداخلية وجعله يتجه نحو الاحتراب الداخلي لتمرير الاحتلال الاسرائيلي لسياساته في الضم والتوسع والتهويد وما الى ذلك من اجراءات ، وانتهاكات يتبعها في اطار سياسة فرق تسد التي استمدها من الانتداب البريطاني على فلسطين ، والتي استخدمت في حينه مع اساليب واجراءات اخرى تمهيدا لإقامة دولة اسرائيل على حساب شعبنا وارضه وارض آباءه واجداده.

ان هذه الظواهر التي اخذت منذ زمن تطل برأسها داخل مجتمعنا والتي تهدد امنه واستقراره تعود لعدة اسباب منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، ومن أبرز واهم الأسباب الموضوعية التي ساهمت في بروز هذه الظاهرة الخطيرة والمدمرة ما يلي:

(خضوري، ٢٠١٩)

- الاحتلال الاسرائيلي وممارساته وانتهاكاته اليومية والمستمرة على مدار سنوات احتلاله للأرض الفلسطينية، مما ولد حالة من اليأس لدى العديد من الشباب داخل مجتمعنا ، انعكست في الكثير من الاحيان بممارسة العنف واخذ القانون باليد سواء داخل الاسرة او العائلة او المجتمع.
- افشال الاحتلال الاسرائيلي لمفاوضات السلام وعدم وجود افق لهذا الحل ساهم في بروز ظاهرة الفلتان الامني وتأكل السلم الاهلي.
- عدم وجود سيطرة للسلطة الفلسطينية على كامل الاراضي المحتلة، فاتفاقات اوسلو قسمت الارض الفلسطينية الى مناطق (أ، ب، ج) ومعظم هذه المناطق خاضعة للسيطرة الامنية الاسرائيلية، مما يحول دون تطبيق القانون الفلسطيني عليها.
- ربط الاقتصاد الفلسطيني بالعجلة الاسرائيلية، الامر الذي ادى ويؤدي الى اضعاف الاقتصاد الوطني، وانعكاس ذلك على المجتمع حيث الفقر والبطالة.

- تشجيع الاحتلال الاسرائيلي لفوضى السلاح داخل المجتمع الفلسطيني، وايصال السلاح بشتى الطرق الى الجهات التي تعمل بقصد او بدون قصد على تقويض البناء المجتمعي والسلم الاهلي.
 - تشجيع الاحتلال على الاقتتال الداخلي الفلسطيني، وتغذية مظاهر الفلتان الامني داخل المجتمع الفلسطيني وايضا الانقسام الاسود.
 - العمل على اضعاف السلطة الوطنية من قبل الاحتلال الاسرائيلي لإظهارها بأنها عاجزة عن القيام بدورها في صيانة وحفظ السلم الاهلي والبناء المجتمعي.
 - السياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى جعل الشبان الفلسطينيين يفقدون الامل في المستقبل، وانعكاس ذلك على السلم الاهلي والبناء المجتمعي.
 - عدم التزام الاحتلال بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني سواء السياسية او الاقتصادية الامر الذي ادى الى تدهور الاوضاع في الاراضي الفلسطينية وانعكاس ذلك على الاوضاع المجتمعية.
 - عدم اتخاذ المجتمع الدولي اجراءات حازمة ضد الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية بحق شعبنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بل على العكس من ذلك فان امريكا ومعها بعض الدول الاوروبية تدعم سياسات اسرائيل وتحول دون اتخاذ اية اجراءات رادعة بحقها في مجلس الامن الدولي.
- أكد مساعد مدير عام جهاز الأمن الوقائي للعلاقات العامة والإعلام، العميد عكرمة ثابت، أن جهاز الأمن الوقائي تمكن من تحقيق سلسلة من الإنجازات على صعيد حماية السلم الأهلي، ومحاربة الجريمة بكافة أشكالها، وتوفير الأمن والأمان للمواطن والمجتمع، وذلك تحقيقاً للشعار الذي رفعه بأن يبقى السياج الحامي للوطن والمواطن، والعمل دون كلل أو ملل في سبيل إنجاز المشروع الوطني وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.
- واستعرض العميد مهام ووظائف جهاز الأمن الوقائي، فقال: "نحن نعمل في المؤسسة الأمنية وفي الجهاز بشكل متكامل لخلق مجتمع آمن ومستقر وخال من الجريمة والفوضى، ونقوم بمحاربة وملاحقة كل ما يهدد النظام السياسي ومؤسسات الدولة، ونحارب الفلتان وجرائم القتل والسرقات والجرائم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكل ما يتعلق بتجارة المخدرات والتهرب عبر الحدود ونهب الآثار وترويج الأدوية الفاسدة." (بلاص، ٢٠١٨)
- ونوه إلى أن الأمن الاقتصادي يحافظ على المواطنين وأرواحهم وصحتهم وممتلكاتهم، ويحافظ على مقدرات الشعب وثرواته الاقتصادية وكل ذلك يصب في حفظ الأمن الداخلي وحماية الاستقرار.
- وأكد ثابت، أن جهاز الأمن الوقائي كسائر أذرع المؤسسة الأمنية، يعمل في ظل ظروف صعبة وتحديات كبيرة تتمثل باستمرار وجود الاحتلال والاستيطان وغياب السيادة الكاملة. وحذر، من محاولات بعض تلك الجهات استغلال الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي عبر ما وصفها بالمواقع والصفحات "السوداء" والتي تستهدف النيل من أمن وأمان المواطنين وكرامتهم، والاعتداء على الحريات الخاصة والعامة.
- ورأى، أن هناك مسؤولية وطنية ملقاة على عاتق كل مكونات وقطاع المجتمع تحتم عليها التكاتف والاصطفاف خلف المؤسسة الأمنية في مواجهة آفة المخدرات وحماية المجتمع منها.
- وأشار، إلى وجود برنامج متكامل يركز عليه أداء جهاز الأمن الوقائي في محاربة آفة المخدرات.

وأوضح العقيد سلطان زيود مدير العلاقات العامة في جهاز الامن الوقائي، مفهوماً آخر مرتبط بالسلم الاهلي وهو مفهوم الجريمة الإلكترونية، ولها أشكال متعددة منها الابتزاز والاختراق والقرصنة والاختلاس والاحتيايل المالي وقرصنة الحسابات والبطاقات البنكية وانتهاك خصوصية الآخرين.

وقال: نلاحظ في الفترة الاخيرة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، حيث بدأت هذه الظاهرة بالتقشي في المجتمع الفلسطيني، وهو ما يعمل الجهاز عليه وتقديمه للشباب والبنات حتى يكونوا على دراية بالطرق الاكثر استعمالا للابتزاز الإلكتروني وتجنبها حرصا وحماية وامناً لهم خاصة واستقرار وأمن المجتمع عامة (أبو لبد، ٢٠١٦).

الفصل الرابع

خاتمة:

إن تحقيق السلم الأهلي يتطلب تضافر الجهود بين جميع مكونات المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني، لضمان استدامة الأمن والاستقرار في ظل التحديات المعقدة. بناءً على ذلك، يُعتبر جهاز الأمن الوقائي ركيزة أساسية في تعزيز السلم الأهلي، مما يساهم في تحقيق رؤية مستقبلية أكثر أمناً وازدهاراً.

إن نجاح جهاز الأمن الوقائي في تعزيز السلم الأهلي يعتمد على قدرته على بناء الثقة مع المجتمع المحلي، وتفعيل آليات الحوار والتواصل الفعّال، كما أن تعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد يمثلان جوانب حيوية لعمل الجهاز، مما يساعد في تقليل التوترات والنزاعات.

الاستنتاجات

١- هل تؤثر السياسات الأمنية لجهاز الأمن الوقائي على الحد من النزاعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني؟

تؤثر السياسات الأمنية لجهاز الأمن الوقائي بشكل كبير على الحد من النزاعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني. تلعب هذه السياسات دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار الأمني، حيث تسعى إلى خلق بيئة آمنة تقل فيها احتمالات النزاعات. من خلال تعزيز وجود القانون والنظام، يمكن لجهاز الأمن الوقائي أن يحد من الفوضى والانفلات الأمني، مما يساهم في تقليل النزاعات المحتملة. كما وتساهم السياسات الأمنية في تعزيز الحوار والتواصل بين الفصائل المختلفة. من خلال تشجيع النقاشات والتفاهات، يمكن للجهاز أن يساهم في حل النزاعات بشكل سلمي، مما يعزز من الوحدة الوطنية ويقلل من التوترات. كما أن تقديم الخدمات وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يساهم في تقليل الاحتقان الذي قد يؤدي إلى النزاع. عندما يشعر المواطنون بأن احتياجاتهم الأساسية مؤمنة، يزداد الشعور بالاستقرار والرضا، مما يقلل من دوافع النزاع. ومع ذلك، تواجه هذه السياسات تحديات عديدة، مثل فقدان الثقة من قبل بعض الفئات في المجتمع تجاه جهاز الأمن الوقائي. قد يؤدي ذلك إلى ضعف فعالية السياسات الأمنية، ويجعل من الضروري العمل على بناء ثقة متبادلة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين لضمان استمرارية الاستقرار والحد من النزاعات.

٢- هل يتعاون جهاز الأمن الوقائي مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية؟

يتعاون جهاز الأمن الوقائي مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية. يعكس هذا التعاون رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمان داخل المجتمع الفلسطيني، حيث يُعتبر الحوار وسيلة فعالة لمعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية، حيث يسعى جهاز الأمن الوقائي إلى بناء علاقات إيجابية مع المواطنين من خلال تنظيم الفعاليات المجتمعية وورش العمل التي تركز على التوعية بأهمية الحوار وحل النزاعات. من خلال هذه الأنشطة، يتمكن الجهاز من الاستماع إلى هموم المواطنين وملاحظاتهم، مما يعزز من شعورهم بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ومع ذلك، يبقى من الضروري أن يتمتع هذا التعاون بالشفافية والثقة المتبادلة. يجب على جهاز الأمن الوقائي أن يضمن أن دوره هو دعم المجتمع وليس التحكم فيه، مما يساعد على تعزيز بيئة من الثقة والمشاركة الفعالة في عملية بناء السلام.

٣- هل يواجه جهاز الأمن الوقائي تحديات تؤثر على قدرته في تحقيق دوره في تعزيز السلم الأهلي؟

يواجه جهاز الأمن الوقائي تحديات متعددة تؤثر على قدرته في تحقيق دوره في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني، تعتبر هي التوترات السياسية والاقتصادية من أبرز هذه التحديات التي تسود المنطقة، والتي قد تعرقل جهود الجهاز في تحقيق الاستقرار. فالأوضاع السياسية المتقلبة تؤدي إلى انقسامات داخلية، مما يزيد من صعوبة العمل على بناء الثقة وتعزيز الحوار بين مختلف الفصائل والمكونات الاجتماعية.

كما، يعاني جهاز الأمن الوقائي من تحديات تتعلق بالموارد البشرية والتدريب. نقص الكوادر المدربة بشكل كافٍ يمكن أن يؤثر سلبًا على فعالية الجهاز في التعامل مع النزاعات. كما أن قلة الإمكانيات المادية قد تحد من قدرة الجهاز على تنفيذ برامج توعوية وتعزيزية تساهم في بناء السلام.

١. وجود الصراعات الحزبية في فلسطين وما تمخض عنها من انقسام فلسطيني سياسي بين شطري الوطن والذي القى بظلاله على الساحة الفلسطينية الداخلية باعتباره عامل رئيسي في تأكل السلم الأهلي.
٢. الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والاحتياحات المتكررة للمدن وتدمير البنية التحتية لمباني قوى الأمن تسبب بعرقلة أجهزة الأمن في تطبيق القانون.
٣. من خلال آليات الحوار والمصالحة، يتمكن الجهاز من تقليل النزاعات المحلية، مما يؤدي إلى استقرار أكبر في المجتمع.
٤. يسهم جهاز الأمن الوقائي في تعزيز الثقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية من خلال بناء علاقات إيجابية مع المواطنين، مما يؤدي إلى تعاون أكبر في قضايا الأمن والاستقرار.
٥. تساهم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بما في ذلك جهاز الأمن الوقائي، في تعزيز الأمن الداخلي من خلال فرض النظام وتطبيق القانون، مما يساهم في استقرار المجتمع.
٦. ضعف أو قصور في وسائل الاعلام بأنواعها والمتمثل بعدم الانتقال من مجرد نقل الأخبار او المعلومات إلى اسلوب الاقناع والحث.

التوصيات.

١. ضرورة عمل استراتيجية أمنية واجتماعية شاملة وبمشاركة القوى والفصائل مع الأجهزة الأمنية لمعالجة حالات فوضي السلاح المنتشرة داخل مدن الضفة الغربية.
٢. ضرورة إعادة تفعيل ملف المصالحة على أسس عملية بمشاركة كافة المكونات الفلسطينية الوطنية لوضع برنامج وطني شامل بمشاركة كافة الأطياف والمكونات.
٣. ضرورة إطلاق خطاب ديني معتدل يساهم في تعميق مفاهيم السلم الأهلي وإشاعة الأمن والامان في المجتمع الفلسطيني، وعدم تعميم الآراء الحزبية والسياسية في الخطابات الدينية والتركيز على ما يساهم في ممارسة الحريات ما ينسجم مع حقوق الانسان.
٤. ضرورة تعزيز الحوار كوسيلة لترسيخ الهوية الجمعية للفلسطينيين، والوثام المدني وإنفاذ القانون لتحقيق الشراكة مع الهيئات الرسمية في الدولة والمؤسسات المدنية المختلفة.

٥. التأكيد على وقف الممارسات المتعلقة بالعقاب الجماعي في قضايا القتل وانشار العنف سيما فيما يتعلق بوفرة الدم والجلوة وغيرها من مظاهر العقاب الجماعية.
٦. التركيز على برامج التوعية المجتمعية الهادفة مع بيان مخاطر السلم الأهلي وفوائده والتي تعود بالنفع النفسي والامن والمجتمعي من خلال تغير المزاج العام (اتباع أسلوب الترهيب والترغيب).

المصادر والمراجع:

- أبو عامر، عدنان. "الأجهزة الأمنية الفلسطينية: التطور، المهام، التحديات". دار الشروق، ٢٠١٥.
- إدريس جرادات (٢٠٠٠): الصلح العشائري (العشيري) وحل النزاعات في فلسطين، مركز وئام لحل النزاعات والخصام (دراسة ميدانية).
- الاستاذ م. د؛ عمر جمعة عمران (٢٠١٦): استراتيجية بناء السلم الأهلي في الدولة العاجزة (دراسة في المفاهيم والاشكاليات والخيارات)، (بحث)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- أيمن حمدان (٢٠٢٣): معوقات تطبيق السلم الأهلي في فلسطين ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد ٥، العدد ٤، ص ٤٥-٨٩.
- تمارا حداد (٢٠٢١): السلم الأهلي في الحالة الفلسطينية إلى أين؟ منشور على موقع <https://www.radicnisaa> :
- جميل عوده: أنواع النزاعات وطرق حلها، على الرابط الآتي. <https://annabaa.org> :
- خضوري، شيرين (٢٠١٩): السلم الأهلي في الإسلام (دراسة تطبيقية على الواقع الفلسطيني، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح ومنشورة على الموقع الآتي: <https://search.mandumah.com/record/1007596>.
- عادل محمد حجه (٢٠١١): العرف العشائري في فلسطين، الطبعة الثانية.
- عبدالعزيز درويش (٢٠٢٠): دور استراتيجية الاتصال في جهاز الشرطة الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي ومكافحة الجريمة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، فلسطين.
- عساف محمد مطلق محمد سعيد (٢٠٢١): تعزيز السلم الأهلي من خلال ابتعاد الخطاب الديني عن الافراط والتفريط (بحوث)، مجلة البحث العلمي الإسلامي منشور على موقع <https://search.mondumah.com/record/1159653> :
- العنبر، إياد، الاسدي حسن عليم (٢٠١٨): الدولة الهشة وبناء السلم الأهلي عراق ما بعد داعش انموذجا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية.
- عواد يوسف ذياب (٢٠١٤): دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جبل البحث العلمي، على موقع <https://search.mondumah.com/record/1159653> :
- فلسطين اليوم. "دور جهاز الأمن الوقائي في حفظ السلم الأهلي". ٢٠٢١.
- الكوع، معين فتحي محمود، درويش، عبد العزيز أسعد عبد العزيز (٢٠٢٠): مدى اعتماد الشرطة الفلسطينية على الأسلوب الاقتاعي في مضامينها الاتصالية، مجلة بحوث العلاقات العامة، الشرق الأوسط، المنشورة من خلال الفيسبوك الهادفة لتعزيز السلم الأهلي ومكافحة الجريمة على موقع <https://search.mandumah.com/Recover/1093459> :
- محمد أبو لينة (٢٠١٦): السلم الأهلي أساس بناء المجتمع وتطوره <https://www.aman-palestine.org/media-center>
- محمد بلاص (٢٠١٨): "الأمن الوقائي" يحقق سلسلة نجاحات في حماية السلم الأهلي ومحاربة الجريمة. <https://www.al-ayyam.ps/ar/Article>

- مركز مسارات لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. "دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في حفظ الأمن الداخلي". رام الله، ٢٠٢٠.
- ناريمان عامر، بدر خان علي، محمد سامي الكيال، محمد ديبو (٢٠١٣): عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا.